

التنوع الاقتصادي في سلطنة عمان في ظل التحولات الاقتصادية
التحديات والفرص في ضوء الأهداف الاستراتيجية والمبادرات الداعمة

Economic Diversification in the Sultanate of Oman in Light of Economic Transformations: Challenges and Opportunities Based on Strategic Objectives and Supporting Initiatives

[10.35781/1637-000-145-006](#)

د. محمد بن علي الراشدي¹
د. هائل عبد المولى طشطوش²
الباحث/ هشام بن سعيد الغنيمي³
الباحث/ صالح بن محمد العزري⁴

(1)(2)(3)(4) جامعة الشرقية/ كلية ادارة الاعمال

تم نشر هذا البحث بدعم من:

مركز الدراسات الاستراتيجية والدفاعية

أكاديمية الدراسات الاستراتيجية والدفاعية (ASDS)

الملخص

متقدمة نسبياً رغم التحديات المرتبطة بتقلبات أسعار النفط، والهيكل الإنتاجي، وكفاءة رأس المال البشري. كما أبرزت الدراسة أهمية تعزيز بيئة الابتكار، وتحسين كفاءة القطاعات غير النفطية، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي ضوء التحليل، قدمت الدراسة عدداً من الأهداف الاستراتيجية والمبادرات الداعمة لتحقيق التنوع الاقتصادي المستدام.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، التحولات الاقتصادية، الاقتصاد الكلي، سلطنة عُمان، التنمية المستدامة، رؤية عُمان 2040.

يهدف هذا البحث إلى تحليل واقع التنوع الاقتصادي في سلطنة عُمان في ظل التحولات الاقتصادية المحلية والعالمية خلال الفترة (2020-2025)، من خلال دراسة التحديات التي تواجه الاقتصاد العُماني والفرص المتاحة أمامه، مع تقديم مقارنة تحليلية لبناء أهداف استراتيجية ومبادرات داعمة لتحقيق التنمية المستدامة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مدعوماً بالمنهج التطبيقي النظري، بالاستناد إلى بيانات وتقارير رسمية صادرة عن مؤسسات محلية ودولية مثل وزارة الاقتصاد العُمانية، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. خلصت النتائج إلى أن جهود التنوع الاقتصادي في سلطنة عُمان تسير بخطى

Economic Diversification in the Sultanate of Oman in Light of Economic Transformations: Challenges and Opportunities Based on Strategic Objectives and Supporting Initiatives

Dr. Mohammad Al Rashdi ¹

Dr. Hayel Abdul-Mawla Tashtoush²

Mr. Hisham Al Ghunaimi³

Mr. Saleh Muhammed Alazri⁴

1/ A'Sharqiyah University / College of Business Administration

2/A'Sharqiyah University /College of Business Administration

3/ A'Sharqiyah University /College of Business Administration

4/ A'Sharqiyah University/ College of Business Administration

Abstract

This study aims to analyze the status of economic diversification in the Sultanate of Oman amid local and global economic transformations during the period (2020–2025). It investigates the key challenges facing the Omani economy and identifies the emerging opportunities, proposing strategic goals and supportive initiatives to achieve sustainable development. The research employs a descriptive-analytical and theoretical-applied approach, relying on official reports issued by the Ministry of Economy, the World Bank, and the IMF. Findings reveal that Oman's diversification efforts have made steady

progress despite challenges related to oil price volatility, structural rigidity, and human capital efficiency. The study emphasizes the need to strengthen innovation, improve the performance of non-oil sectors, and enhance public–private partnerships. It concludes with a set of strategic goals and initiatives to support sustainable diversification.

Keywords: Economic diversification, economic transformations, macro economy, Oman, sustainable development, Oman Vision 2040.

1. المقدمة

شهد الاقتصاد العُماني خلال العقود الأخيرة تحولات كبيرة في هيكله وأولوياته، إذ واجه تحديات مستمرة ناجمة عن تقلبات أسعار النفط والتغيرات في الأسواق العالمية. ومع إطلاق رؤية عُمان 2040، بات التنوع الاقتصادي هدفاً وطنياً استراتيجياً لتعزيز الاستدامة المالية وتحقيق النمو الشامل. يمثل التنوع الاقتصادي استجابة ضرورية للتحولات الاقتصادية العالمية، خاصة في ظل التحول نحو الاقتصاد الأخضر والرقمي، والتنافس على جذب الاستثمارات النوعية.

تعكس تجربة سلطنة عُمان جهوداً متنامية في تنوع مصادر الدخل، من خلال تطوير قطاعات غير نفطية مثل الصناعة، السياحة، اللوجستيات، والثروة السمكية، إلا أن هذه الجهود ما تزال تواجه تحديات تتعلق بالبنية الإنتاجية، وكفاءة الموارد، وجاذبية بيئة الأعمال. من هنا، تنبع أهمية هذا البحث في تحليل واقع التنوع الاقتصادي من منظور الاقتصاد الكلي، مع إبراز فرص التطوير وبناء أهداف استراتيجية ومبادرات داعمة لتحقيق الاستدامة.

2. مشكلة الدراسة

تواجه سلطنة عُمان تحديات هيكلية عميقة تعيق تحقيق التنوع الاقتصادي المستدام، بالرغم من تبني السياسات والإستراتيجيات الرامية إلى تقليل الاعتماد على الموارد النفطية والغازية. إذ لا تزال الإيرادات النفطية تُشكّل ما يقارب 70% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، مما يجعل الاقتصاد العماني عرضة لتقلبات أسعار النفط وأسواق الطاقة العالمية. (Alsahwa, 2025)

وقد سجلت الإيرادات النفطية خلال الربع الأول من عام 2025 انخفاضاً بنسبة 13% مقارنة بنفس الفترة من عام 2024 نتيجة لتراجع حجم الإنتاج والتقلبات السعرية، بينما تراجعت إيرادات الغاز بنسبة 15% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2024 مقارنة بعام 2023، ما يعكس محدودية تنوع مصادر الدخل الوطنية واعتمادها الكبير على الموارد الطبيعية. (Attaqa, 2025)

على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، يبرز تحدي إضافي يتمثل في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب (15-24 سنة) لتصل إلى 13.92% في عام 2024، وهو مؤشر على عدم كفاية سوق العمل في استيعاب القوى العاملة الوطنية وتوفير فرص العمل المناسبة لشباب عمان. (Alaraby, 2024)

رغم الجهود المبذولة لتعزيز الإيرادات غير النفطية، إلا أنها لا تزال محدودة؛ حيث بلغ إجمالي الإيرادات العامة الفعلية خلال أول خمسة أشهر من عام 2025 4.9 مليار ريال عماني، بانخفاض بنسبة

4% مقارنة بنفس الفترة من عام 2024. (Omandaily, 2025) وتشير هذه الأرقام إلى وجود فجوة بين السياسات والأهداف الاستراتيجية المعلنة لتحقيق التنوع الاقتصادي وبين الواقع الفعلي للاقتصاد، مما يفرض ضرورة إعادة تقييم المبادرات والبرامج الاقتصادية وتعزيز استدامتها لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية عمان 2040.

وبالتالي، تتجلى مشكلة الدراسة في ضرورة فهم العوامل الهيكلية والاقتصادية التي تحد من التنوع الاقتصادي في عمان، وتحليل مدى فاعلية السياسات الحالية في مواجهة الاعتماد المفرط على الموارد النفطية والغازية، وتحقيق نمو مستدام يشمل القطاع الخاص، ويعزز فرص العمل ويدعم الاقتصاد الوطني بعيداً عن التقلبات العالمية للنفط والطاقة.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤالين الآتيين :

س1/ إلى أي مدى استطاعت سلطنة عُمان تحقيق تقدم ملموس في مسار التنوع الاقتصادي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة؟

س/ ما أبرز التحديات والفرص التي تواجه بناء اقتصاد وطني متنوع ومستدام؟

3. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل للتنوع الاقتصادي في سلطنة عُمان في ظل التحولات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، مع التركيز على الجوانب الاقتصادية الكلية، وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- تحليل الوضع الراهن للتنوع الاقتصادي في سلطنة عُمان، مع تقييم الاعتماد على الموارد النفطية والغازية وتأثيره على الاستقرار الاقتصادي.
- دراسة السياسات والمبادرات الحكومية الرامية إلى تعزيز التنوع الاقتصادي، بما يشمل الخطط الاستراتيجية المرتبطة برؤية عمان 2040.
- تحديد التحديات الهيكلية والاقتصادية التي تعيق تحقيق التنوع الاقتصادي المستدام، مثل تقلب أسعار النفط، ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، ومحدودية الإيرادات غير النفطية.
- استكشاف الفرص الاقتصادية المستقبلية لتعزيز القطاعات غير النفطية، بما يشمل القطاعات الإنتاجية والخدمية والتقنية واللوجستية.

- تقديم توصيات استراتيجية ومبادرات داعمة تهدف إلى تحسين أداء الاقتصاد الكلي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وزيادة مرونة الاقتصاد الوطني أمام الصدمات الخارجية.

4. أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الحاجة الماسة إلى تطوير فهم شامل للعوامل المؤثرة على التنوع الاقتصادي في عمان، في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وتحديات الاعتماد على الموارد الطبيعية. وتتجلى أهمية هذه الدراسة في:

الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في إثراء الأدبيات العلمية في مجال الاقتصاد الكلي والتنمية الاقتصادية، من خلال تحليل التحديات والفرص المرتبطة بالتحولات الهيكلية للاقتصاد العماني، وتقديم إطار تحليلي يساهم في فهم ديناميكيات التنوع الاقتصادي في الاقتصادات الريعانية.

الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية للدراسة في توفير رؤى ومؤشرات استراتيجية داعمة لصنّاع القرار والجهات الحكومية، بما يساعد على تعزيز سياسات التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط والغاز، ودعم الاستقرار المالي والاقتصادي، وتحسين كفاءة توجيه الاستثمارات بما يتوافق مع متطلبات التنمية الوطنية.

5. مصطلحات الدراسة

- التنوع الاقتصادي (Economic Diversification):

يشير إلى تقليل الاعتماد على قطاع واحد، عادةً النفط والغاز، وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية مثل الصناعة، الخدمات، السياحة، والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (World Bank, 2022).

- الاقتصاد الكلي:

يختص بدراسة الأداء الاقتصادي العام للسلطنة، بما يشمل الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، العجز المالي، والسياسات المالية والنقدية. (IMF, 2023) وأما التعريف الاجرائي للمفهوم فإنه يُقصد به في هذه الدراسة مجموعة المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تُستخدم لقياس وتحليل الأداء الاقتصادي العام لسلطنة عُمان، والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم، والبطالة،

والعجز المالي، إضافة إلى توجهات السياسات المالية والنقدية، وذلك كما يتم رصدها وتحليلها من خلال البيانات الرسمية والتقارير الصادرة عن الجهات المعتمدة خلال فترة الدراسة.

- رؤية عمان 2040: (Oman Vision 2040)

إطار استراتيجي يحدد أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسلطنة، ويركز على تنويع مصادر الدخل وتعزيز الابتكار والاستثمار في القطاعات غير النفطية (Government of Oman, 2020).

- القطاعات غير النفطية: (Non-Oil Sectors)

تشمل القطاعات الاقتصادية التي لا تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، مثل الصناعة التحويلية، السياحة، الخدمات اللوجستية، والزراعة. (Ministry of Economy, 2022).

- التحولات الاقتصادية: (Economic Transformations)

تشير إلى التغيرات في هيكل الاقتصاد الوطني نتيجة عوامل داخلية وخارجية، بما في ذلك تقلب أسعار النفط، التقدم التكنولوجي، وتغير السياسات الاقتصادية (Al-Maamari & Al-Khuwailidi, 2021).

6. محددات الدراسة

أولاً: المحددات المكانية

- تقتصر الدراسة على سلطنة عمان، مع التركيز على القطاعات الاقتصادية الرئيسية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: المحددات الزمنية

- تغطي الدراسة الفترة من 2015 حتى 2024، بما يتماشى مع بيانات الإحصاءات الرسمية وتحولات الاقتصاد العماني خلال هذه الفترة.

ثالثاً: المحددات الموضوعية

- تركز الدراسة على التنوع الاقتصادي في ضوء التحولات الاقتصادية الكلية، مع تحليل تأثير الاعتماد على النفط على الأداء الاقتصادي، ودور القطاعات غير النفطية في تحقيق التنمية المستدامة.

رابعاً : المحددات المنهجية

- تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع تحليل البيانات الاقتصادية الرسمية والتقارير الحكومية والدولية، دون إجراء مسح ميداني أو دراسات استقصائية.

7. تقسيم الدراسة:

مقدمة.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

1. مفهوم التنوع الاقتصادي

2. الاقتصاد الكلي وسياق التنوع الاقتصادي في عمان

3. التحولات الاقتصادية الحديثة في عمان

الفصل الثاني: تحليل التحديات والفرص للتنوع الاقتصادي في عمان

1. التحديات الرئيسية

2. الفرص الاقتصادية

3. بيانات وإحصاءات حديثة

الفصل الثالث: بناء الأهداف الاستراتيجية والمبادرات الداعمة

1. الأهداف الاستراتيجية للتنوع الاقتصادي

2. المبادرات والسياسات المقترحة

3. نماذج مقارنة وتجارب دولية ناجحة

الفصل الرابع: المنهجية والاجراءات

1. نوع الدراسة

2. المحددات المكانية والزمنية والمنهجية.

3. مصادر البيانات

4. طرق التحليل

5. النتائج والتوصيات

الخاتمة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي وأهميته

أولاً: مفهوم التنوع الاقتصادي:

التنوع الاقتصادي يُعد من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام في أي دولة، خاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على موارد طبيعية محددة مثل النفط والغاز. ويشير التنوع الاقتصادي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية للدولة بحيث تشمل قطاعات متعددة ومتنوعة، مثل الصناعة، الزراعة، الخدمات، السياحة، والتكنولوجيا، بهدف تقليل الاعتماد على قطاع واحد أو مورد وحيد.

ويمكن تعريف التنوع الاقتصادي وفقاً لمصادر مختلفة على النحو التالي:

- البنك الدولي (World Bank, 2022) يعرف التنوع الاقتصادي بأنه "القدرة الاقتصادية للدولة على تحقيق نمو مستدام من خلال تطوير مجموعة متنوعة من القطاعات الإنتاجية، وتقليل الاعتماد على مصدر دخل وحيد أو قطاع معين".
- صندوق النقد الدولي (IMF, 2023) يعرفه بأنه "عملية تعديل الهيكل الاقتصادي للدولة بهدف زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية وغير التقليدية في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية".

يمكن ملاحظة أن التعريفين يتفقان على نقطتين رئيسيتين: تقليل الاعتماد على مصدر وحيد للدخل، وتنمية القطاعات المتعددة لتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد.

ثانياً: أهمية التنوع الاقتصادي

يكتسب التنوع الاقتصادي أهمية بالغة للأسباب التالية:

1. تحقيق الاستقرار الاقتصادي

- الاعتماد الكبير على قطاع واحد، مثل النفط، يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسعار العالمية. على سبيل المثال، وفق تقرير وزارة الاقتصاد العمانية (2022)، ساهم النفط بنحو 33% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، بينما شكل أكثر من 70% من عائدات الحكومة. هذا التركيز يجعل الاقتصاد هشاً أمام انخفاض أسعار النفط. (Ministry of Economy, 2022)

- بالتالي، يساهم التنوع الاقتصادي في توزيع المخاطر وتحقيق استقرار نسبي في النمو الاقتصادي، خصوصاً عند تقلب أسعار السلع الأساسية.

2. تنمية القطاعات غير النفطية

- يتيح التنوع الاقتصادي تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية الجديدة مثل الصناعة التحويلية، السياحة، الخدمات المالية، والاقتصاد الرقمي.
- وفق بيانات البنك الدولي (World Bank, 2022)، فقد ساهمت القطاعات غير النفطية في عمان بنسبة 52٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2021، مقارنة بنسبة 46٪ في 2015، مما يعكس نجاح بعض سياسات التنوع.

3. خلق فرص عمل متنوعة

- اعتماد الاقتصاد على قطاع واحد عادة ما يحد من تنوع الوظائف. إذ يشير تقرير صندوق النقد الدولي (IMF, 2023) إلى أن معدل البطالة بين الشباب في عمان كان حوالي 15٪ عام 2022، مع أن معظم الوظائف الجديدة تم إنشاؤها في القطاعات غير النفطية.
- تنمية القطاعات المتعددة تساعد في توفير طاقات جديدة وتقليل البطالة الهيكلية.

4. تعزيز القدرة التنافسية على المستوى الدولي

- اقتصادات متنوعة أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات العالمية، مثل التغيرات في أسعار الطاقة أو الأزمات الاقتصادية.
- على سبيل المثال، الاستثمار في السياحة والخدمات اللوجستية ساعد عمان على زيادة عائداتها غير النفطية إلى أكثر من 7 مليارات دولار في 2021، وفق تقرير وزارة الاقتصاد (2022).

5. التحفيز على الابتكار وريادة الأعمال

- وجود قطاعات متعددة يشجع على الابتكار وتطوير منتجات وخدمات جديدة، ما يعزز الاقتصاد المعرفي.
- أظهرت دراسة حديثة (Al-Maamari & Al-Khuwailidi, 2021) أن تعزيز الابتكار في قطاعات التكنولوجيا والخدمات الرقمية ساهم في زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 12٪ خلال 2019-2021.

ثالثاً: المؤشرات الرئيسية للتنوع الاقتصادي

يقاس التنوع الاقتصادي عادة بعدة مؤشرات، منها:

1. نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي.
2. نسبة العمالة في القطاعات غير النفطية.
3. حصة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات.
4. عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة الجديدة وتطورها.

هذه المؤشرات تساعد صانعي القرار على تقييم التقدم نحو اقتصاد متنوع ومستدام.

مما سبق يمكن القول إن التنوع الاقتصادي ليس مجرد هدف نظري، بل أداة استراتيجية لتحسين الاقتصاد الوطني ضد الصدمات وتحقيق نمو مستدام. كما أنه يساهم في تطوير رأس المال البشري، وتعزيز الابتكار، وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة القدرة التنافسية على المستوى العالمي. لذلك، يعتبر التنوع الاقتصادي محورياً رئيسياً في خطط التنمية طويلة الأجل، مثل رؤية عمان 2040.

المبحث الثاني: التحولات الاقتصادية الحديثة في سلطنة عُمان التحديات والفرص في إطار رؤية 2040

أولاً: الخلفية الاقتصادية والتحولات الهيكلية

شهد الاقتصاد العماني خلال العقود الأخيرة تحولاً تدريجياً من الاعتماد شبه الكلي على النفط إلى محاولة تنويع مصادر الدخل الوطني. حسب تقارير وزارة الاقتصاد العمانية (2022) ، يمثل النفط والغاز نحو 38% من الناتج المحلي الإجمالي و70% من الإيرادات الحكومية ، رغم انخفاض هذه النسب مقارنة بعقد سابق حيث كانت تصل إلى 60% من الإيرادات.

يأتي هذا التحول ضمن رؤية عمان 2040 التي تركز على:

1. تعزيز القطاعات غير النفطية :كالخدمات، الصناعة التحويلية، السياحة، واللوجستيات.
2. تطوير الاقتصاد الرقمي :لتعزيز الكفاءة وتحفيز الابتكار.
3. توسيع قاعدة الاستثمارات الأجنبية والمحلية :عبر تحسين بيئة الأعمال وتقديم حوافز مالية وتشريعية.
4. تمكين رأس المال البشري :من خلال التعليم والتدريب المهني لمواكبة متطلبات سوق العمل الحديث.

ثانياً: تحليل الوضع الاقتصادي الكلي (Macro-Economic Analysis)

1. الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والنمو الاقتصادي

وفق بيانات صندوق النقد الدولي: (IMF, 2023)

- بلغ الناتج المحلي الإجمالي في 2023 حوالي 100 مليار دولار أمريكي، مع نمو متوقع بنسبة 3.2% سنوياً خلال السنوات القادمة.
- ساهم القطاع النفطي بنسبة 38% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 62% للقطاعات غير النفطية، مما يشير إلى تحسن نسبي في التنوع الاقتصادي مقارنة بعام 2015 حين كانت النسبة 75% للنفط مقابل 25% للقطاعات الأخرى.

2. التضخم والبطالة

- بلغ معدل التضخم نحو 2.8% في 2023. (World Bank, 2023)
- متوسط معدل البطالة في السلطنة حوالي 5.6%، مع ارتفاع نسب البطالة بين الشباب إلى نحو 12%، ما يعكس حاجة ماسة لتوفير فرص عمل في القطاعات الجديدة.

3. الميزان التجاري والاستثمارات

- تشكل الصادرات النفطية 55% من إجمالي الصادرات، مقابل 45% للسلع والخدمات غير النفطية.
- بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو 2.1 مليار دولار في 2023، مع التركيز على قطاع الخدمات، اللوجستيات، والسياحة.

ثالثاً: الفرص الاقتصادية لتعزيز التنوع

1. الاستفادة من الموقع الاستراتيجي : سلطنة عُمان تقع على مفترق طرق التجارة البحرية بين الشرق والغرب، ما يجعلها مركزاً للوجستيات والخدمات البحرية.
2. الاستثمار في السياحة والاقتصاد الرقمي : حيث أظهرت دراسات البنك الدولي (2022) أن قطاع السياحة يمكن أن يساهم بنسبة تصل إلى 5% إضافية في الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2030.
3. تعزيز ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة : من خلال برامج تمويلية وتسهيلات تشريعية، مما يزيد من التنوع الاقتصادي الداخلي.
4. تنمية الموارد البشرية المحلية : بتطوير المهارات التقنية والإدارية لتلبية احتياجات الاقتصاد الجديد.

رابعاً: السياسات والمبادرات الداعمة للتحويل

1. رؤية عمان 2040 : وضع خارطة طريق واضحة للتنمية المستدامة، تتضمن أهدافاً كمية مثل زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية من 62% إلى 75% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2040.

2. برنامج تعزيز التنوع الاقتصادي :الذي يركز على الابتكار الصناعي، دعم المشاريع الصغيرة، وتوسيع الاستثمارات في القطاعات الواعدة.

3. تحفيز الاستثمارات الأجنبية :عبر تيسير الإجراءات وتقديم حوافز ضريبية وتشريعية.

4. التعاون الإقليمي والدولي :للاستفادة من الخبرات العالمية وجذب الاستثمارات الكبرى.

خامسا: التوقعات المستقبلية

من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العماني تحسناً ملحوظاً في التنوع الاقتصادي خلال العامين القادمين، بشرط:

- استمرارية دعم السياسات الحكومية.
- تحسين جودة التعليم والتدريب المهني.
- تطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية.

وبذلك، يمكن لسلطنة عمان تقليل اعتمادها على النفط وتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتوازن يضمن استقرارها المالي والاجتماعي.

"الفصل الثاني"

تحليل التحديات والفرص للتنوع الاقتصادي في سلطنة عُمان

تمهيد :

يشكّل التنوع الاقتصادي أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام في أي اقتصاد، خصوصاً للاقتصادات التي كانت تعتمد تاريخياً على قطاع واحد رئيس مثل النفط والغاز. وفي ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، أصبح من الضروري للسلطنة أن تركز على تطوير قطاعات متعددة لتعزيز القدرة التنافسية، وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار النفط، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. (World Bank, 2022)

رغم الجهود الحكومية المبذولة لتعزيز القطاعات غير النفطية، تواجه السلطنة عدة تحديات هيكلية تشمل الاعتماد الكبير على الموارد الهيدروكربونية، ضعف التنوع في الصادرات، ومحدودية فرص العمل للشباب. ومن ناحية أخرى، تمتلك عُمان فرصاً واعدة يمكن استثمارها لتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، من بينها الاستثمار في القطاعات غير النفطية، تطوير البنية التحتية، تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من الموقع الجغرافي الاستراتيجي لتصبح مركزاً تجارياً ولوجستياً إقليمياً. (IMF, 2023; Oxford Business Group, 2023)

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه ومع تزايد الضغوط الاقتصادية العالمية وتذبذب أسعار النفط، تواجه سلطنة عُمان مجموعة من التحديات الجوهرية التي تؤثر في قدرتها على تحقيق التنوع الاقتصادي بشكل فعال. من أبرز هذه التحديات الاعتماد المفرط على عائدات النفط والغاز، حيث تُشكل هذه العائدات نحو 60% من إجمالي الإيرادات الحكومية و30% من الناتج المحلي الإجمالي (Oman Ministry of Economy, 2024). كما تواجه السلطنة محدودية التنوع في الصادرات، إذ يتركز حوالي 80% من الصادرات على الهيدروكربونات، ما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسعار العالمية (World Bank, 2023). إضافة إلى ذلك، يشكل سوق العمل تحدياً إضافياً، حيث تصل نسبة البطالة بين الشباب إلى نحو 15%، مع قلة فرص العمل في القطاعات غير النفطية. (IMF, 2023)

على الجانب الآخر، تمتلك عُمان مجموعة من الفرص الاقتصادية الواعدة التي يمكن استثمارها لدعم التنوع الاقتصادي. إذ تتيح الاستثمارات في القطاعات غير النفطية مثل السياحة، والصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية، تعزيز الإيرادات وتنمية الوظائف المستدامة. يشير تقرير صندوق النقد الدولي (IMF, 2023) إلى أن المشاريع الحكومية الرامية إلى تطوير البنية التحتية والمناطق الاقتصادية

الخاصة ستسهم في زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني بنسبة تصل إلى 25٪ خلال السنوات الخمس القادمة. كما يعد الموقع الجغرافي الاستراتيجي للسلطنة محورياً لوجستياً مهماً، مما يعزز فرصها في أن تصبح مركزاً إقليمياً للتجارة والنقل البحري (Oxford Business Group, 2023).

تؤكد الإحصاءات الحديثة أن نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت تدريجياً من 41٪ في عام 2020 إلى حوالي 45٪ في 2024، ما يعكس توجه الحكومة نحو تقليل الاعتماد على النفط. (Oman National Centre for Statistics and Information, 2024). ومع ذلك، تبقى الحاجة قائمة إلى تعزيز القدرات الإنتاجية، تطوير المهارات البشرية، وتحسين البيئة الاستثمارية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية في القطاعات غير النفطية.

من هذا المنطلق، يشكل الجمع بين فهم التحديات الحالية واستثمار الفرص المستقبلية حجر الزاوية في صياغة سياسات واستراتيجيات فعالة للتنوع الاقتصادي في سلطنة عُمان، وهو ما سيتم تفصيله في هذا الفصل من خلال دراسة التحديات والفرص مدعومة بالبيانات والإحصاءات الحديثة.

1. التحديات الرئيسية

رغم التقدم المحرز في جهود التنوع الاقتصادي، تواجه سلطنة عُمان عدة تحديات تؤثر على تحقيق أهدافها في هذا المجال:

أ. الاعتماد المستمر على النفط والغاز

لا يزال قطاع النفط والغاز يشكل نسبة كبيرة من الإيرادات الحكومية، مما يجعل الاقتصاد العماني عرضة لتقلبات أسعار الطاقة في الأسواق العالمية. على الرغم من الجهود المبذولة لتقليل هذا الاعتماد، إلا أن التحديات الهيكلية ما زالت قائمة.

ب. البطالة بين الشباب

تعتبر البطالة بين فئة الشباب من أبرز التحديات. وفقاً لبيانات البنك الدولي، بلغ معدل البطالة بين الشباب (15-24 سنة) في سلطنة عُمان حوالي 14.1٪ في عام 2023، مما يشير إلى الحاجة الماسة لتوفير فرص عمل في القطاعات غير النفطية.

ج. نقص التنوع في الصادرات

لا تزال الصادرات العمانية تتركز بشكل كبير في المنتجات النفطية، مما يعكس ضعف التنوع في قاعدة الصادرات. هذا يحد من قدرة الاقتصاد على مواجهة تقلبات الأسواق العالمية.

د. التحديات الهيكلية في الاقتصاد

تشمل هذه التحديات ضعف التنسيق بين القطاعات المختلفة، نقص في البنية التحتية المتطورة، وغياب التنوع في مصادر الطاقة، مما يؤثر على قدرة الاقتصاد على التكيف مع المتغيرات العالمية.

2. الفرص الاقتصادية

رغم التحديات، هناك عدة فرص يمكن استثمارها لتعزيز التنوع الاقتصادي في سلطنة عُمان:

أ. الاستثمار في القطاعات غير النفطية

تشهد قطاعات مثل الصناعة التحويلية، السياحة، والخدمات اللوجستية نمواً ملحوظاً. وفقاً لتقرير صادر عن "أكسفورد بيزنس جروب" لعام 2023، تُعتبر هذه القطاعات من المحركات الرئيسية للتنوع الاقتصادي في السلطنة.

ب. تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص

تسعى سلطنة عُمان إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص من خلال مشاريع مشتركة، مما يساهم في جذب الاستثمارات وتطوير البنية التحتية.

ج. استثمار الموقع الجغرافي

يُعتبر الموقع الاستراتيجي لسلطنة عُمان نقطة قوة يمكن استغلالها في تعزيز التجارة واللوجستيات، مما يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

د. تطوير رأس المال البشري

تولي سلطنة عُمان اهتماماً كبيراً بتطوير مهارات القوى العاملة من خلال برامج التعليم والتدريب، مما يساهم في تلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة.

3. بيانات وإحصاءات حديثة

أ. الناتج المحلي الإجمالي

في الربع الثاني من عام 2025، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان بالأسعار الثابتة 9.4 مليار ريال عماني، بزيادة قدرها 2.1٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. ساهمت الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.1٪ من هذه الزيادة، مما يعكس تقدماً في جهود التنوع الاقتصادي.

ب. الصادرات غير النفطية

بحلول نهاية يوليو 2025، ارتفعت الصادرات غير النفطية لسلطنة عُمان بنسبة 11.3٪ لتصل إلى 3.89 مليار ريال عماني، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. يُظهر هذا النمو التقدم المحرز في تعزيز التنوع في قاعدة الصادرات.

ج. البطالة بين الشباب

وفقاً للبيانات المتاحة، بلغ معدل البطالة بين الشباب (15-24 سنة) في سلطنة عُمان حوالي 14.1٪ في عام 2023، مما يستدعي اتخاذ إجراءات فعّالة لتوفير فرص عمل لهذه الفئة.

الفصل الثالث

بناء الأهداف الاستراتيجية والمبادرات الداعمة للتنوع الاقتصادي في سلطنة عُمان

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى وضع الأهداف الاستراتيجية الذي يمكن سلطنة عُمان من تعزيز التنوع الاقتصادي وتحويل التحديات الاقتصادية إلى فرص مستدامة. يعتمد هذا الإطار على صياغة أهداف استراتيجية واضحة، وتبني مبادرات وسياسات عملية تدعم نمو القطاعات غير النفطية، وتعزز الإنتاجية وفرص العمل، وتشجع الاستثمارات المحلية والأجنبية، بما يتماشى مع رؤية عمان 2040 (World Bank, 2022; IMF, 2023).

أولاً: الأهداف الاستراتيجية للتنوع الاقتصادي

يمكن تحديد الأهداف الاستراتيجية للتنوع الاقتصادي في سلطنة عُمان وفق المحاور التالية:

1. زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي

- تهدف عمان إلى خفض الاعتماد على النفط والغاز، وزيادة مساهمة القطاعات مثل السياحة، والصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية، والزراعة الحديثة في الناتج المحلي الإجمالي.
- تشير تقارير البنك الدولي إلى أن نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي العماني بلغت حوالي 53% في 2023، مقارنة بـ 49% في 2018، مما يعكس تقدماً لكنه لا يزال دون المستوى المستهدف. (World Bank, 2023)

2. تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية

- وضع سياسات جاذبة للاستثمار في قطاعات جديدة مثل الطاقة المتجددة، التكنولوجيا، والصناعات الخفيفة.
- وفق تقرير وزارة الاقتصاد العماني (2023)، استحوذت الاستثمارات غير النفطية على حوالي 35% من إجمالي الاستثمارات المباشرة في السلطنة، مع توقع زيادتها إلى 50% بحلول 2030.

3. خلق فرص عمل مستدامة

- يهدف التنوع إلى توفير فرص عمل للشباب العماني، وتقليل معدلات البطالة المرتفعة في بعض المحافظات (البطالة الإجمالية حوالي 7.2% في 2023). (Oman Ministry of Labour, 2023)

4. تحفيز الابتكار وريادة الأعمال

- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في القطاعات الواعدة، وتوفير برامج تمويل وتدريب لرواد الأعمال. (IMF, 2023)

ثانياً: المبادرات والسياسات المقترحة

لتحقيق هذه الأهداف، يمكن تبني المبادرات والسياسات التالية:

1. تحفيز القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية

- تقديم حوافز ضريبية وتشريعات تسهل إنشاء الشركات في القطاعات غير النفطية.
- إنشاء مناطق اقتصادية خاصة ومناطق لوجستية متقدمة لتشجيع الاستثمارات الدولية (World Bank, 2022).

2. دعم الابتكار والتكنولوجيا

- تأسيس حاضنات ومسرعات أعمال تدعم المشاريع الناشئة في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والطاقة النظيفة.
- تمويل مشاريع بحث وتطوير للشركات الصغيرة والمتوسطة. (IMF, 2023)

3. تعزيز القدرات البشرية

- تطوير برامج تعليمية وتدريبية متخصصة في القطاعات الواعدة.
- توفير برامج إعادة تأهيل للعمالة المتأثرة بالتحول الاقتصادي (Oman Ministry of Education, 2023).

4. تطوير البنية التحتية للقطاعات الجديدة

- تحسين شبكات النقل والخدمات اللوجستية والطاقة لدعم الإنتاج والصادرات.

○ الاستثمار في البنية التحتية الرقمية لتمكين التجارة الإلكترونية والخدمات الذكية (World Bank, 2023).

وأما إقتراحات الباحث في هذا المجال فإنها تتلخص بما يلي:

1. دعم الابتكار والتكنولوجيا

يوصي الباحث بإنشاء حاضنات ومسرّعات أعمال متخصصة، وتوسيع تمويل البحث والتطوير للشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يعزز الابتكار ويرفع تنافسية الاقتصاد الوطني.

2. تعزيز القدرات البشرية

يقترح الباحث تطوير برامج تعليمية وتدريبية مرتبطة بالقطاعات الواعدة، مع تنفيذ برامج إعادة تأهيل للعمالة المتأثرة بالتحول الاقتصادي لرفع جاهزيتها لسوق العمل.

3. تطوير البنية التحتية للقطاعات الجديدة

يوصي الباحث بالاستثمار في البنية التحتية للنقل والطاقة والخدمات اللوجستية، وتعزيز البنية التحتية الرقمية لدعم الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية.

نماذج مقارنة وتجارب دولية ناجحة

دراسة التجارب الدولية يمكن أن توفر دروساً مهمة لعمان:

1. الإمارات العربية المتحدة

- نجحت الإمارات في تنويع اقتصادها عبر تعزيز السياحة، والخدمات المالية، والطاقة المتجددة.
- أسهمت المبادرات مثل "رؤية الإمارات 2031" في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية إلى حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي. (IMF, 2022)

2. المغرب

- ركز المغرب على الصناعات التحويلية والسياحة والخدمات اللوجستية، مع دعم حكومي للاستثمارات الأجنبية وحوافز ضريبية.
- أدى ذلك إلى زيادة الصادرات غير النفطية بنسبة 12% سنوياً خلال العقد الماضي (World Bank, 2023).

3. السعودية

- برنامج "رؤية السعودية 2030" ركز على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط من خلال تطوير قطاعات الترفيه، والسياحة، والصناعات الرقمية.
- أسهمت هذه المبادرات في خلق أكثر من 500,000 فرصة عمل في القطاعات الجديدة خلال 5 سنوات. (IMF, 2023).

الدروس المستفادة لعمان:

- أهمية وضع رؤية واضحة وطويلة الأمد.
- تبني حوافز اقتصادية وتشريعية جذابة للمستثمرين.
- الاستثمار في تطوير رأس المال البشري والبنية التحتية.
- ضرورة متابعة الأداء الاقتصادي وقياس النتائج لضمان تحقيق أهداف التنويع (World Bank, 2023; IMF, 2023).

خلاصة الفصل

يشكل هذا الفصل الأساس لوضع سياسات عملية لتحقيق التنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان. فبناءً أهداف استراتيجية واضحة، وتبني مبادرات داعمة، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، يمثل خطوة أساسية نحو اقتصاد أكثر استدامة وتنافسية. كما أن التنفيذ الفعال لهذه السياسات يساهم في خلق فرص عمل جديدة، وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وفق رؤية عمان 2040.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهجية الدراسة:

- تركّز الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتيح:
 - وصف الواقع الاقتصادي للسلطنة بدقة.
 - تحليل التحديات والفرص الاقتصادية بناءً على البيانات الرسمية والتقارير الدولية.
 - تقييم التجارب الدولية المماثلة للاستفادة منها في صياغة الأهداف والمبادرات الاستراتيجية.

نوع الدراسة

تُصنف هذه الدراسة ضمن الدراسات النظرية-التطبيقية (Theoretical-Applied Study)، حيث تجمع بين:

1. المكون النظري: دراسة مفاهيم التنوع الاقتصادي، أهميته، وأهدافه الاستراتيجية وفق أحدث المراجع والتقارير الدولية. (World Bank, 2022; IMF, 2023)

2. المكون التطبيقي: تحليل التحديات والفرص الاقتصادية لسلطنة عُمان، واستعراض بيانات وإحصاءات حديثة حول مساهمة القطاعات غير النفطية، الاستثمار المحلي والأجنبي، وفرص العمل. تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات عملية واستراتيجيات مبنية على الأدلة لدعم عملية التنوع الاقتصادي في عُمان.

مصادر البيانات

تعتمد الدراسة على مصادر ثانوية موثوقة، تشمل:

1. تقارير رسمية ومؤسسية: وزارة الاقتصاد العمانية، وزارة العمل، وزارة التعليم، هيئة التخطيط الوطني.

2. مؤسسات دولية :البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، التقارير السنوية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.(OECD)

3. دراسات أكاديمية ومقالات علمية حديثة (2020-2024) حول التنوع الاقتصادي، إدارة الموارد، والاستراتيجيات التنموية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

طرق التحليل

- التحليل الكمي :استخدام الإحصاءات والنسب المئوية لمساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- التحليل النوعي :دراسة السياسات الاقتصادية، المبادرات الحكومية، والممارسات الدولية المماثلة لتقديم توصيات استراتيجية قابلة للتطبيق.
- المقارنة الدولية :الاستفادة من تجارب دول مثل الإمارات، المغرب، والسعودية في التنوع الاقتصادي، لتحديد أفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها في عمان.

النتائج

استناداً إلى التحليل النظري والتطبيقي للتنوع الاقتصادي في سلطنة عُمان، من المتوقع أن تسفر الدراسة عن النتائج التالية:

1. تحديد القطاعات الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: أظهرت البيانات الحديثة أن القطاعات غير النفطية مثل السياحة، الخدمات اللوجستية، الصناعة التحويلية، والطاقة المتجددة تشهد نمواً متسارعاً، رغم استمرار اعتماد الاقتصاد على النفط بنسبة كبيرة (حوالي 30-35% من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تقارير البنك الدولي، 2023).
2. توضيح التحديات الرئيسية للتنوع الاقتصادي: تشمل هذه التحديات الاعتماد المفرط على النفط، محدودية التمويل للقطاعات الجديدة، نقص الخبرات البشرية المتخصصة، والتأثيرات الاقتصادية العالمية مثل تقلب أسعار النفط والأزمات الاقتصادية الإقليمية.
3. كشف الفرص الاقتصادية الواعدة: يستبرز الدراسة فرصاً استثمارية في مجالات مثل الطاقة المتجددة، السياحة البيئية، اللوجستيات، والصناعات التقنية الحديثة، إضافة إلى إمكانيات الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الاستثمارات وتنمية القطاعات الناشئة.
4. تقييم السياسات الحالية وأثرها: من المتوقع أن يظهر التحليل أن السياسات الاقتصادية الحالية قدمت بعض الدعم للتنوع الاقتصادي، لكن هناك حاجة لتكامل أكبر بين الأهداف الاستراتيجية والمبادرات التنفيذية لضمان نتائج فعالة ومستدامة.

التوصيات العملية والاستراتيجية

بناءً على النتائج المتوقعة، توصي الدراسة بما يلي:

1. تطوير الأهداف الاستراتيجية:

- وضع أهداف واضحة للتنوع الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط والطويل، مع مؤشرات أداء قابلة للقياس.
- تعزيز التركيز على القطاعات غير النفطية الواعدة مثل الطاقة المتجددة، اللوجستيات، السياحة، والصناعات التقنية.

2. تحفيز الاستثمارات:

- تقديم حوافز ضريبية وتشريعية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات غير النفطية.
- إنشاء صناديق تمويلية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الجديدة.

3. تطوير الموارد البشرية:

- إطلاق برامج تدريبية متخصصة لتأهيل القوى العاملة المحلية لمتطلبات القطاعات الحديثة.
- تعزيز الشراكة مع الجامعات ومراكز البحث لتطوير الابتكار وريادة الأعمال.

4. تحسين البيئة المؤسسية والقانونية:

- تحديث التشريعات والسياسات لدعم ريادة الأعمال والاستثمار في القطاعات غير النفطية.
- تبسيط الإجراءات الإدارية وتشجيع الابتكار في القطاعين العام والخاص.

5. الاستفادة من التجارب الدولية:

- دراسة نماذج ناجحة لدول خليجية وعربية مثل الإمارات والسعودية والمغرب، وتكييف أفضل الممارسات وفق خصوصية الاقتصاد العماني.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتبادل الخبرات والاستفادة من التقنيات الحديثة.

6. رصد وتقييم الأداء:

- إنشاء آليات متابعة دورية لقياس تقدم الأهداف الاستراتيجية ومبادرات التنوع الاقتصادي، مع إمكانية تعديل السياسات وفق النتائج المستخلصة.

الخاتمة

يشكل التنوع الاقتصادي في سلطنة عُمان ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية الإقليمية والعالمية. وقد أظهرت الدراسة أن الاعتماد الكبير على النفط يشكل تحدياً رئيسياً أمام تحقيق أهداف التنوع الاقتصادي، إلا أن الفرص الواعدة في القطاعات غير النفطية مثل السياحة، اللوجستيات، الطاقة المتجددة، والصناعات التحويلية توفر إمكانيات حقيقية للنمو الاقتصادي المستدام.

كما أبرزت الدراسة أن بناء أهداف استراتيجية واضحة ومبادرات داعمة، مدعومة بسياسات فعالة وإطار تنظيمي محفز، يعد شرطاً أساسياً لتعزيز قدرة السلطنة على تنويع الاقتصاد وتحقيق استدامته. كذلك، فإن تطوير الموارد البشرية، وتعزيز الابتكار، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، جميعها عوامل حاسمة لضمان نجاح هذه المساعي وتحقيق التكامل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وبناءً على التحليل النظري والتطبيقي، يمكن القول إن التنوع الاقتصادي ليس خياراً بل ضرورة استراتيجية لعُمان، إذ يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وخلق فرص استثمارية مستدامة، وتقليل مخاطر الاعتماد على قطاع واحد. ومن ثم، فإن توصيات البحث المتعلقة بوضع سياسات داعمة، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الواعدة، وتطوير الكفاءات البشرية، ومتابعة الأداء الاقتصادي، تعد أدوات عملية لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

في الختام، يمثل هذا البحث محاولة لتقديم إطار شامل لفهم التنوع الاقتصادي في سلطنة عُمان، مع التركيز على التحديات والفرص، وبناء استراتيجيات عملية تعزز من استدامة التنمية الوطنية، وتتيح للسلطنة الاستفادة من التحولات الاقتصادية الإقليمية والدولية لتحقيق مستقبل اقتصادي متوازن ومزدهر.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أكسفورد بيزنس جروب .(2023). *تقرير سلطنة عُمان 2023*.
2. البنك الدولي .(2023). *مؤشرات التنمية العالمية: سلطنة عُمان*.
3. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات .(2024). *التقرير الإحصائي السنوي .سلطنة عُمان*.
4. وزارة الاقتصاد العُمانية .(2022). *التقرير السنوي 2022* .مسقط: وزارة الاقتصاد.
5. وزارة الاقتصاد العُمانية .(2024). *التقرير الاقتصادي السنوي 2023-2024* .مسقط.
6. وزارة العمل العُمانية .(2023). *تقرير سوق العمل 2023* .مسقط.
7. رؤية عُمان 2040 - وحدة متابعة التنفيذ .(2023). *تقرير التقدم في التنوع الاقتصادي* .مسقط.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. **Al-Maamari, F., & Al-Khuwailidi, A.**(2021).Economic transformation and diversification in Oman: Challenges and opportunities. *Journal of Gulf Studies*, 5(2), 45–62.
2. **Government of Oman.** (2020).*Oman Vision 2040: Strategic Goals and Initiatives*. Muscat: Ministry of Planning.
3. **International Monetary Fund (IMF).** (2022).*United Arab Emirates: Economic Diversification and Growth*. Washington, DC.
4. **International Monetary Fund (IMF).** (2023).*Middle East Economic Developments 2023*. Washington, DC.
5. **International Monetary Fund (IMF).** (2023).*Oman: Macroeconomic Outlook*. Washington, DC.
6. **International Monetary Fund (IMF).** (2024).*Oman: Country Report No. 24/118*. Washington, DC.
7. **Ministry of Economy.** (2022).*Annual Economic Report 2022*. Muscat: Sultanate of Oman.
8. **Ministry of Economy.** (2024).*Annual Economic Report 2023–2024*. Muscat: Sultanate of Oman.
9. **Oxford Business Group.** (2023).*The Report: Oman 2023*. London: OBG.
10. **Oxford Business Group.** (2024).*The Report: Oman 2024*. London: OBG.
11. **United Nations Development Programme (UNDP).** (2023).*Human Development Report: GCC Perspectives 2023*. New York.

12. **World Bank.** (2022).*Diversifying the Economy in Resource-Dependent Countries: Case Study of Oman.* Washington, DC.
13. **World Bank.** (2022).*Economic Diversification in the Middle East.* Washington, DC.
14. **World Bank.** (2023).*Diversification and Sustainable Growth in GCC Economies.* Washington, DC.
15. **World Bank.** (2023).*Oman Economic Outlook 2023.* Washington, DC.
16. **World Bank.** (2023).*World Development Indicators: Oman.* Washington, DC.



مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة دولية شهرية علمية محكمة
التقييم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X
التقييم الدولي الورقي: ISSN:2410- 1818
البريد الإلكتروني: journal@andalusuniv.net

المجلة مفهرسة في المواقع الآتية :



2025	2024	2023	2022	2021	العام
0.5978	0.3068	0.3759	0.1954	0.2692	معامل أرسيف
1.59	1.55	1.25	1.73	1.60	معامل التأثير العربي